

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُؤسَّسةِ النَّفْعِ الْعَرَبِيِّ السَّعُودِيِّ



المركز الرئيسي

إدارة السياسات البنكية

الرقم :

سبرنا

المرفقات :

الرقم : 41039914  
التاريخ : 1441/06/08  
المرفقات : بدون

تعيم

المحترمون

السادة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: تمكين أمناء الإفلاس من ممارسة صلاحياتهم المنوحة لهم بموجب نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية.

تلقت المؤسسة كتاب معالي وزير العدل رقم (٤١٩٣٥٧٠٥) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٤ هـ المشار فيه إلى نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨ هـ وإلى اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٤ هـ وما تضمنه كتاب معاليه طلب توجيهه من يلزم لتحقيق المتطلبات الواردة إلى الوزارة من بعض الدوائر المختصة بنظر قضايا الإفلاس. وأشار إلى كتاب فضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض رقم (٤١١٠٥٥٣٦٢) وتاريخ ١٤٤١/٠٣/٢٠ هـ في شأن الصعوبات التي تواجه أمناء الإفلاس عند ممارسة الصالحيات المنوحة لهم بموجب نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية المشار إليها أعلاه.

وانطلاقاً من دور البنوك والمصارف بالالتزام بالنظام والتعليمات ذات العلاقة، تؤكد المؤسسة على أهمية الآتي:

١. تمكين أمناء الإفلاس من أي معلومات أو إجراءات تخص الحسابات البنكية للمدين، مثل: كشف الحسابات البنكية أو الاستعلام عن أرصدقها وعملياتها في الحالات التي يكون فيها المدين في مرحلة إعادة التنظيم المالي أو تحت التصفية، وإضافة إلى ذلك يمكن الأمين من تنفيذ العمليات وإدارة الحسابات البنكية من حسابات المدين في حال أن أموال المدين تحت التصفية فقط.

٢. تعليق المطالبات تجاه المدين وعدم اتخاذ أي إجراء أو تصرف تجاهه أو أصوله في حال تلقي البنك عن طريق أمين الإفلاس حكماً بتعليق المطالبات أو عن طريق وسائل التبليغ الرسمية، بما في ذلك الإجراءات المبنية على الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم التنفيذ والمحاكم المختصة، كقرارات الخصم والتحويل من الحسابات البنكية على أن يتلزم البنك بمدة التعليق في حال نص الحكم على مدة محددة، والالتزام بعدم رفع إجراءات التعليق عن المطالبات إلا في حال تلقي البنك/المصرف قراراً بذلك.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُؤسِّسَةِ النَّفْعِ الْعَرَبِيِّ الْسَّعُودِيِّ

المرکز الرئيسي

إدارة السياسات البنكية

التاريخ :

الرقم :

الموافق :

المرفقات :

٣. تقع على البنك مسؤولية تنفيذ المطلوب في الفقرات رقم (١) ورقم (٢) من وقت تلقي البنك هذه الطلبات من أمين الإفلاس (بما فيها الطلبات الموجهة للفروع)، او فور علمه بالحكم الصادر للمدين عن طريق وسائل التبليغ الرسمية، ولا يمنع من تنفيذها في حالات وجود أحكام أو قرارات قضائية سابقة أو لاحقة مبلغة للبنك بالاحتجاز على الحسابات البنكية التي تخص المدين أو منع التعامل معه.

٤. التقيد بمقتضى القاعدة رقم (٧-١٣٠٠) من قواعد الحسابات البنكية المتضمنة ضوابط واجراءات فتح الحسابات البنكية بغرض التصفية وفق الفترة الزمنية المحددة لفتح الحسابات البنكية المبينة في الفقرة رقم (١٣) من القاعدة رقم (١٠٠) وعدم تنفيذ أي إجراء بالاحتجاز أو التنفيذ على هذه الفئة من الحسابات سواء لأوامر الاحتجاز السابقة المبلغة للبنك عبر المؤسسة بالاحتجاز على الحسابات البنكية للمدين الخاضع لإجراءات التصفية أو في حال تلقي طلب لاحق بالاحتجاز على حسابات المدين البنكية.

٥. التقيد بما نصت عليه القاعدة رقم (١٠-١٢) من قواعد الحسابات البنكية التي تقضي بوقف المعاملات الخاصة بحسابات المدين عند افتتاح أي من إجراءات التصفية أو التصفية الإدارية في حال علم البنك أو استلامه إخطاراً رسمياً من الجهة المختصة وإدارة الحساب من قبل أمين التصفية أو لجنة الإفلاس بحسب ما يحدد في قرار المحكمة المختصة.

٦. التحقق من الصالحيات المنوحة للأمين بموجب الحكم القضائي الصادر من المحكمة المختصة، وبموجب نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية المشار إليها أعلاه.

للإحاطة والعمل بموجبه اعتباراً من تاريخه، وابلاغه كافة الفروع والإدارات المعنية.

  
فهد بن إبراهيم الشنيري  
وكيل المحافظ للرقابة

وتقبلوا تحياتي،

  
ركيد

  
المحظوظ

نطاق التوزيع:

البنوك والمصارف العاملة بالمملكة.

  
المحظوظ